افتتاحية العدد

بقلم: أ.د. مسعود فلوسي
أستاذ بقسم العلوم الإسلامية ـ جامعة الحاج لخضر ـ باتنة
رئيس تحرير مجلة "الإحياء"

يعاني الكثير من الطلبة الباحثين، وحتى بعض الحاصلين الجدد على الدكتوراه، من صعوبات في كتابة المقالات العلمية بغرض تقديمها للنشر في المجلات الأكاديمية، وتزداد هذه المعاناة عندما ينجز أحدهم مقالا ويتقدم به إلى مجلة ما فيُفاجأ برفضه من قبل هيئة التحرير أو من المحكمين الذين طُلِبَ منهم النظر فيه، ويتساءل عن سبب هذا الرفض، وربما اتهم هيئة التحرير بالاستهانة بعمله، أو اتهم الأساتذة المحكَّمين بالتعسف في حقه.

إن مما لا يدركه كثير ممن يكتبون مقالات ويقدمونها للنشر في مجلات أكاديمية؛ أن المقال العلمي له خصوصياته التي تميزه عن غيره من أنواع المقالات الأخرى، كالمقال الصحفي، أو المقال الأدبي، أو المقال الفكري. وهذه الخصوصيات من الضروري معرفتها والالتزام بها. ومنها؛ أن المقال العلمي مقال غير شخصي، فالكاتب لا يعبر فيه عن ذاته، ولا يصف فيه مشاعره، ولا يذكر فيه تمنياته وطموحاته، وإنما يصف فيه أمورا خارجة عن شخصيته وبعيدة عن ذاتيته، مما يريد تعريف الناس به أو تنبيههم إليه. كما أن المقال العلمي ذو طبيعة حيادية، فهو لا يتناول المسائل بانفعال وتشنج، ولا يُستعمل فيه الأسلوب الخطابي وما يتلبس به عادة من ألفاظ رنانة وتعابير جاهزة، وإنما يتناول المسألة المبحوثة بكل هدوء وروية، وتُستعمل فيه الألفاظ الدقيقة المتناسبة مع طبيعة الموضوع والمنسجمة مع الهدف من الكتابة فيه.

كما أن من خصوصيات المقال العلمي؛ أنه ذو طبيعة منظمة، أي أن هناك شروطا ضرورية يجب أن تتوفر في المقال العلمي حتى ينال القبول ويحظى بالنشر، ومن دون توفر هذه الشروط سيكون مصير المقال ـ في العادة ـ الرفض والإهمال.

ولابد للباحث أن يحرص على معرفة هذه الشروط وأن يتدرب على التقيد بها، ويجعل منها منهاجا يسير عليه فيما يكتبه من دراسات وبحوث ومقالات علمية. وهذه الشروط؛ منها ما يتعلق بجوهر المقال العلمي، ومنها ما يتعلق بالجانب الشكلي منه.

أولا: الشروط الجوهرية:

هناك مواصفات جوهرية لابد من توفرها في أي مقال علمي يُقدم للنشر في مجلة أكاديمية، هذه المواصفات لا يمكن الاستغناء عنها كلها ولا عن بعض منها، لأن المقال لا يكون علميا إلا بها، ومن هذه الشروط:

1- الجِدَّة والابتكار:

ونعني بذلك؛ أن يكون هناك تجديد في فكرة المقال، وعنوانه، وطريقة عرضه. وليس المطلوب أن يكون الموضوع جديدا كلية، فهذا غير ممكن، وإنما أن يكون هناك جدة وابتكار في طرح الباحث وطريقة معالجته له. ومن المهم لتحقيق الجدة والابتكار؛ أن يحرص الباحث على معالجة مسألة حادثة لم ينته العلماء فيها إلى نتيجة حاسمة، وأن تكون مراجع الباحث في دراسته لهذه المسألة جديدة ومن آخر ما نُشِر في الموضوع، بحيث تظهر متابعته للبحث العلمي في ميدان تخصصه. أما المسائل المعروفة من قديم والتي أحاطت بها المؤلفات والدراسات والأبحاث السابقة، فهذه لا داعي للكتابة فيها، لأن الباحث إذا أراد أن يكتب فيها فعلا فسيجد أن مهمته لا تتعدى "القص واللصق".

2- الجزئية:

يجب أن يعالج المقال مسألة جزئية محددة ودقيقة، بحيث يمكن الإحاطة بها في حيز محدود، أما إذا كانت المسألة التي يعالجها المقال ذات امتدادات وأطراف مترامية، فإن هذا المقال سيفقد روحه العلمية، ويتحول إلى مجرد سرد لأفكار عامة وغير منتظمة ولا منضبطة، إذ لا يمكن الإحاطة بعدة مسائل ودراستها باستقصاء في مقال واحد.

3- توخي الدقة العلمية:

والمقصود بها؛ أن يكون المقال نتيجة تحقيق واستقصاء علمي، وأن يحيط بعناصر المسألة المبحوثة، وأن يخلو من الحشو والتزيد والمبالغة والاستطراد، وأن يبرأ من الاختصار المخل والإطناب الممل. كما يجب أن يخلو من الأحكام الانفعالية المتسرعة الناشئة عن قصور في الإحاطة بالمسألة من مختلف جوانبها. ومن الضروري أن ينتهي إلى نتائج مستندة إلى براهين وأدلة علمية.

4- الموضوعية والتجرد:

فلابد للباحث من التحلي بروح الموضوعية والتجرد، وأن لا ينطلق من أفكار مسبقة، بل عليه أن يدخل إلى البحث خالي الذهن من أي حكم ابتدائي في

المسألة التي يتناولها بالدراسة. وكما تُطلب الموضوعية والتجرد في العرض والتحليل، تُطلب كذلك في إيراد الآراء المختلفة ومناقشتها والترجيح بينها، وفي النتائج المتوصل إليها، والتوصيات المقترحة في خاتمة الدراسة.

5- الأمانة العلمية:

لا يستغني الباحث عن الرجوع إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع مقاله، وهذا لا عيب فيه بحد ذاته، بل هو أمر مطلوب، حتى لا يكرر ما قاله غيره، لكن الأمانة العلمية مطلوبة، فلابد من نسبة كل ما يستفيده من الغير إلى أصحابه، فكرة كانت أو عبارة منقولة أو سبقا علميا، ولا يسمح لنفسه أبدا بنسبة رأي لغيره إلى نفسه، أو ينقل كلاما من الغير ويوهم أنه هو من كتبه وحرره، أو يدعي أنه السابق إلى فكرة معينة وهو يعلم أن غيره سبقه إليها..

6- سلامة اللغة:

إن سلامة لغة الباحث وسلاسة أسلوبه ودقة ألفاظه، مما لا يمكن الاستغناء عنه في كتابة المقال العلمي، لأن اللغة هي الوعاء الذي يحمل الفكرة ويوصلها إلى المخاطبين بها.

وسلامة اللغة تتطلب الوضوح والبساطة وعدم التعقيد أو الإغراب من جهة، وتتطلب دقة اللفظ واستعمال كل كلمة في موضعها من جهة ثانية.

ومما يتعلق بسلامة اللغة؛ حسن استعمال علامات التنقيط: الفاصلة، النقطة، الفاصلة المنقوطة، النقطتان الرأسيتان... الخ، ووضع كل واحدة منها في الموضع المناسب لها. وكذلك حسن توظيف حروف المعاني، وعدم وضعها في غير مواضعها الصحيحة.

كما يجب الحذر من الأخطاء الإملائية والنحوية، وحتى المطبعية، لأن كثرتها تعني أن الباحث لم يعط مقالته ما تستحق من اهتمام ولم يراجعها المراجعة اللازمة، كما أنها تؤدي إلى تشوُّه صورة المقال، واختلال الحكم عليه.

7- ظهور شخصية الباحث:

من الضروري أن تتجلى شخصية الباحث في مقاله من أوله إلى آخره، سواء في اختيار موضوع البحث، أو في تقسيم المقال، أو في أسلوب التعبير، أو في طريقة العرض، أو في إيضاح المفاهيم، أو في إيراد الأدلة ومناقشة المخالفين وتفنيد حججهم.

فعمل الباحث أو كاتب المقال العلمي ليس جمع المعلومات المتعلقة بمسألة معينة وترتيبها والربط بينها وتقديمها إلى القارئ فحسب، وإنما عمله الحقيقي لابد أن يظهر في التعبير والتفسير والتحليل والاستدلال والمناقشة.

ثانيا: الشروط الشكلية:

في المقالات التي تُقدَّم للنشر في المجلات الأكاديمية، تُطلب ـ في العادة ـ جملة من الشروط الشكلية التي يجب على كل من يقدم مقاله أن يراعيها ويلتزم بها. وتحرص المجلات الأكاديمية على تسجيل هذه الشروط في صفحاتها الأولى وتؤكد على عدم قبول أي مقالات لا تلتزم بها.

والحق أن هذه الشروط، وإن كانت شكلية، إلا أنها ضرورية، لأن الالتزام بها نوع من مراعاة النظام المشترك والخضوع للمقاييس العامة المحترمة من قبل الجميع. ومن هذه الشروط:

1- دقة العنوان:

ونعني بها؛ أن يكون عنوان المقال مختصرا موجزا دقيقا، محيطا بعناصر الموضوع وشاملا لجزئياته بصفة إجمالية. ولابد أن يكون معبرا بصراحة عما يريده الباحث، وأن يكون كذلك جذابا يثير انتباه القارئ ويدعوه إلى النظر في المقال. كما يشترط أن يُراعى فيه العلمية لا الأدبية، لأن العنوان العلمي غير العنوان الأدبي، حيث قد يُقبل في الأخير ما لا يُقبل في الأول.

2- تضمين المقال ملخصا عن البحث:

تطلب المجلات الأكاديمية العربية عادة، أن يقدم الباحث ملخصا أولا عن بحثه باللغة العربية، وملخصا ثانيا بلغة أجنبية، على أن يتبع كلا منهما بكلمات مفتاحية. هذان الملخصان مهمان لمن يقرأ هذا البحث، حيث إنه من خلال الملخص يُعرف ـ بإجمال ـ مدى جودة المقال وجديته وجِدَّة الفكرة التي يعالجها والمنهج المعتمد فيه والنتائج التي توصل إليها الباحث.

والملخص في حقيقته هو عبارة عن مقال موجز جدا، فهو يعطي صورة مختصرة وموجزة عن البحث. ويكتب الباحث الملخص بعد انتهائه من تحرير المقال، لا قبل ذلك، لأن فكرة الموضوع وعناصره ونتائجه لا تتبلور لديه إلا بعد الانتهاء، فلو كتبه قبل ذلك لجاء منقوصا وغير واف بالهدف من ورائه. وينبغي الانتباه إلى أن الملخص ليس صورة جامعة بين المقدمة والخاتمة، وإنما هو عنصر مستقل بنفسه وله مضمونه الخاص به.

3- التزام الطريقة المتعارفة في تقسيم المقالة:

وذلك بتقسيم المقال إلى مقدمة ومتن وخاتمة.

فالمقدمة عادة تُخصص للتعريف بموضوع البحث وأهمية دراسته، وبيان إشكاليته والأسئلة المطروحة بصدده، والدراسات السابقة إن وُجِدَت، والهدف من وراء البحث، والمنهج المعتمد فيه، وكذا العناصر الجزئية التي يتكون منها.

ومتن المقال؛ يعالج عناصر الموضوع بصفة تفصيلية، حيث يعطي الكاتب كل عنصر حقه من البحث والتحليل في إطار الخطة العامة للمقال. ومن الضروري أن يظهر الترابط بين هذه العناصر فيما بينها، وبينها وبين العنوان الرئيس للمقال. ولابد للباحث في تقسيمه للمتن أن يراعي استخدام العناوين وإبرازها متسلسلة مترتبة متناسقة. كما يجب عليه أن يراعي تناسب الفقرات وتقاربها في الحجم.

أما الخاتمة فمهمتها سرد النتائج المتوصل إليها، وهذه النتائج لابد أن تكون متساوقة مع إشكالية البحث وفرضياته وأهدافه. كما تتضمن الخاتمة التوصيات التي يراها الباحث جديرة بالاهتمام في إطار تطوير البحث في الموضوع أو في جوانب أخرى قريبة منه، ومن الضروري كذلك أن تكون هذه التوصيات قابلة للتطبيق.

4- مراعاة الجوانب التقنية المطلوبة:

وذلك بالتزام نوع الخط المطلوب، والبنط المطلوب، والهوامش المطلوبة، وعدم تجاوز عدد الصفحات المسموح به.

كما يجب الالتزام بالشروط التقنية للكتابة السليمة والصحيحة، ومن ذلك العناية بأول سطر من كل فقرة وتمييزه بترك مسافة بادئة ظاهرة. ومن ذلك أيضا؛ إلصاق علامات التنقيط بأواخر الكلمات التي تسبقها وعدم ترك مسافة فاصلة بين العلامة والكلمة، والاكتفاء بمسافة فاصلة واحدة ـ لا أكثر ـ بين كل كلمتين، وكذلك إلصاق واو العطف بالكلمة التي بعدها وعدم ترك مسافة فاصلة بينهما.. الخ.

5- التزام طريقة التوثيق العلمي المطلوبة حسب كل مجلة:

فكما هو معلوم، هناك عدة طرق معتمدة في التوثيق العلمي للمعلومات المستمدة من المصادر والمراجع، وللباحث أن يختار الطريقة التي تناسبه ويسير عليها في كل أعماله العلمية. لكن الواقع أن كثيرا من المجلات